

حماية الوظائف في قلب خطة الإنعاش الاقتصادي الفرنسية إطلاق خطة إنفاق ضخمة لتحفيز النمو ومكافحة البطالة

أطلقت الحكومة الفرنسية خطة إنفاق ضخمة جديدة تركز أساسا على حماية الوظائف في وقت تشهد فيه الإصابات بفيروس كورونا ارتفاعا، ما عمق نزيف الوظائف في ظل توقعات بانكماش اقتصادي حاد للبلد الأوروبي خلال العام الجاري.

باريس - أكدت الحكومة الفرنسية الخميس أنها تضع الوظائف في رأس أولوياتها، وذلك فيما تستعد لإطلاق خطة إنفاق ضخمة لدعم الاقتصاد والتغلب على الأزمة التي تسبب بها وباء كوفيد-19.

وفي هذا السياق وعد رئيس الوزراء جان كاستيكس بخلق 160 ألف وظيفة جديدة في 2021 في إطار خطة لإنعاش الاقتصاد بقيمة 100 مليار يورو (حوالي 120 مليار دولار) بهدف دعم النمو والوظائف في وقت عاودت أرقام الإصابات بالفيروس الارتفاع مجددا. وقال كاستيكس "إعادة إطلاق عجلة الاقتصاد ومكافحة البطالة هما الهدف الأول للخطة".

وأضاف في تصريحات لإذاعة "آر. تي.ال" "أمل أن تؤدي خطة الإنعاش إلى خلق 160 ألف وظيفة في 2021، هذا هدفاً".

وبعكس الإجراءات في فترة ما بعد أزمة 2008، فإن جزءا كبيرا من الخطة الجديدة يظل جانبي العرض والاستثمار في الاقتصاد، تحديدا الأنشطة التجارية. وتتضمن التدابير في السنتين القادمتين دعما بقيمة 35 مليار يورو للشركات، غالبية بشكل تخفيضات ضريبية.

وسيتم تخصيص 30 مليار يورو لسياسات أكثر مراعاة للبيئة.

وكانت المنظمات غير الحكومية قد ذكرت أن تلك الإجراءات قليلة جدا ودعت الحكومة إلى مطالبة الشركات بالتزامات بيئية مقابل مساعدة حكومية.

ورفضت الحكومة دعوات إلى اتخاذ تدابير محددة لتعزيز إنفاق المستهلك، مثل خفض ضريبة القيمة المضافة على غرار ألمانيا، وقالت إن تمويلها الكبير لإجراءات البطالة الجزئية ساهم بشكل كبير في الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك.

وبحسب محللين، جمعت العائلات الفرنسية 80 مليار يورو بشكل مدخرات متراكمة منذ مارس، وهو ما يمثل قدرة هائلة في حال تم حث الناس على الإنفاق. وقال وزير المال برونو لومير خلال إعداد الخطة إن "أفضل طريقة لدعم الطلب هي خلق وظائف".

وقال مسؤولون سياسيون من المعارضة إن المبالغ الجديدة التي هي جزء من موازنة فرنسا لعام 2021 وسيتم التصويت عليها في البرلمان نهاية العام، قد تكون متأخرة جدا للعديد من الشركات. وقال المتحدث باسم الحزب الاشتراكي بورييس فالو "كل يوم يضع يوسوس الفجوة الاجتماعية".

وأفادت وكالة الإحصاءات الوطنية أن إجمالي الناتج المحلي انكمش بنسبة 19 في المئة بحلول نهاية النصف الأول من عام 2020، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وقد تراجع معدل البطالة، ولكن السلطات تخشى من أن ارتفاع معدل البطالة مجرد مسألة وقت، حيث يحذر الوزراء من أن إخفاق الشركات أمر محتوم.



شعب البطالة يوقر الفرنسيين



المنتجات الزراعية رافد للاقتصاد

موريتانيا تطلق حزمة إجراءات لتحفيز الاقتصاد المشلول

مقاربة تعتمد على تعزيز إسهام القطاع الخاص في دفع التنمية

ويتوقع أن تستفيد من المشروع أكثر من 700 أسرة فقيرة، والذي كلف الدولة 13 مليار أوقية (38 مليون دولار) وتبلغ مدة التنفيذ 14 شهرا، بتحويل من البنك الدولي.

وطالبت موريتانيا أكثر من مرة بإلغاء كامل ديون القارة الأفريقية حتى تتسنى لها مواجهة الواقع الذي فرضته مواجهة الوباء، وتحديات التنمية والأمن. وكانت الحكومة قد قالت العام الماضي إن ديون البلاد، التي تمثل 73 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أخذت بشروط ميسرة وهو ما أكد صندوق النقد الدولي.

وكانت الحكومة قد قالت العام الماضي إن ديون البلاد، التي تمثل 73 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، أخذت بشروط ميسرة وهو ما أكد صندوق النقد الدولي. وقالت حينها إن القروض التي حصلت عليها انفتحت في مشاريع وبنى تحتية، وليست من أجل الدراسات والدعم المؤسسي واقتناء السيارات وتأثيث المكاتب.

وأوضحت أن هذه البنى التحتية هي التي ستسمح ببناء اقتصاد قادر على حل المشاكل عبر إنتاج الفروة وتوفير فرص العمل والموارد المالية الضرورية لتأمين الخدمات الأساسية من صحة وتعليم وماء وكهرباء للمواطنين.

وارتفاع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي راجع في جزء منه إلى أن قياس الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ بما فيه الكفاية مساهمة القطاع غير الرسمي. ورغم تلك التبريرات إلا أن صندوق النقد يرى أن موريتانيا أمام خطر كبير يهدد بوصولها إلى مستوى المديونية الحرجة عند تطبيق المعايير الدولية لاستدامة الديون.

الرؤية التي تؤسس لسياساتنا العامة. وأوضح أنه يركز على تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في أجندة 2030.

وتابع "كما سيجب تنفيذ البرنامج فرصة لتحقيق تحول هيكلي عميق، في منظومتنا الاقتصادية، يتم تدريجيا". وأوضح الغزواني أن ذلك سيتم من خلال تكثيف الاستثمار العمومي، في القطاعات الإنتاجية ذات الأولوية.

ويصر خبراء أن هذه الخطة تعكس إقرار السلطات لحجم التحديات لإعادة ضبط إيقاع النمو مرة أخرى بعد إعادة فتح الاقتصاد، والذي انكمش بشكل أكبر مما هو متوقع.

وتحاول الحكومة من خلال خطط أخرى مماثلة كان آخرها برنامجا بدعم من البنك الدولي، تجاوز أزمته الراهنة، خاصة وأن البلاد تعتمد على قطاع الزراعة الذي يعاني من موجة جفاف طيلة سنوات.

وكان البنك الدولي قد أعلن في يوليو الماضي أنه منح نواكشوط نحو 35 مليون دولار لتمكينها من ضمان تمويل وارداتها الأساسية من المنتجات النفطية. وقال البنك في بيان حينها إن "هذا التمويل سيساعد في الحفاظ على واردات المنتجات النفطية الضرورية لسير اقتصاد موريتانيا خلال الأشهر الستة المقبلة".

ويهدف تخفيف الأزمة أطلق الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني خلال زيارته لمدينة روصو مؤخرا، والتي تبعد عن العاصمة نواكشوط بنحو مئتي كلم، مشروع استصلاح مساحة مبروية تبلغ 523 هكتارا على ضفة نهر السنغال.

طرحت الحكومة الموريتانية مقاربة جديدة لاحتواء الاقتصاد وتخفيف آثار كورونا وفق رؤية تشاركية تركز على دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية وخلق فرص العمل وتحسين الاستفادة من الموارد الطبيعية للبلاد على غرار المنتجات الزراعية والحيوانية.

وأوضح أن كورونا "كشفت عن ضعف هيكلي حاد في منظومتنا الاقتصادية، كما كشفت عن الحاجة الماسة إلى تعزيز دور الدولة، في تنظيم الاقتصاد وتوجيه الاستثمار وتنمية القطاعات الإنتاجية والعمل على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الاكتفاء الغذائي الذاتي".

وقال الغزواني في خطاب له الخميس إن الخطة تمتد على مدى ثلاثين شهرا وتهدف إلى معالجة الآثار السلبية والتغلب على تحديات ما بعد جائحة كورونا.

وأضاف أن الخطة تهدف كذلك إلى تحقيق الشروط الضرورية لإنعاش اقتصادي جديد وفق مقاربة تشاركية شاملة تمنح القطاع الخاص دورا اقتصاديا فاعلا وتعمل على خلق المزيد من فرص العمل وعلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية للبلاد في مجالات الزراعة والتنمية الحيوانية والصيد.

وأضاف الرئيس الموريتاني أن "جائحة كورونا كانت لها انعكاسات سلبية عميقة على الوضع العام لاقتصادنا الوطني بما سببته من تراجع في الناتج الداخلي الخام وكذلك بما ترتب عليها من تقلص المداخل الضريبية وتعاطم النفقات وهو ما ساهم في زيادة عجز الميزانية".

وأعلنت كل من غوغل وأبل وأمازون على مدار الشهر الماضي عن تغييرات في الأسعار لعملاء المؤسسات في المملكة المتحدة مصممة خصوصا لتعويض ضريبة الخدمات الرقمية الجديدة التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة.

وتؤدي ضريبة الخدمات الرقمية الجديدة إلى زيادة الضرائب على أي إيرادات تنتجها محركات البحث وخدمات التواصل الاجتماعي والأسواق عبر الإنترنت بنسبة 2 في المئة.

وردا على ذلك، تعمل أبل على تغيير طريقة دفعها لرسوم المطورين في آب ستور في المملكة المتحدة.

وردت شركات التكنولوجيا في الولايات المتحدة على ضرائب التكنولوجيا الأوروبية من خلال تمرير التكاليف، وكانت أوروبا لسنوات عديدة غير راضية عن العادات الضريبية لشركات التكنولوجيا.

وكما لاحظ المظلمون والسياسيون في الكثير من الأحيان، أن هذه الشركات تجني مبالغ هائلة من المواطنين الأوروبيين، لكنها تدفع ضرائب زهيدة. وفي غياب إصلاح شامل للنظام الضريبي العالمي،

التكنولوجيا تعكس الهجوم على الضرائب الأوروبية

الرقمية تزيد من تكلفة الإعلانات الرقمية، وعادة ما يتحمل العملاء هذه الأنواع من الزيادات في التكلفة، ومثل الشركات الأخرى المتأثرة بهذه الضريبة، ستخفيف رسوما إلى فواتيرنا اعتبارا من شهر نوفمبر".

وبدأ من الأول من شهر سبتمبر، زادت أمازون أيضا الرسوم للبايعين الخارجيين بنسبة 2 في المئة، وأعلنت أنها أوقفت في السابق هذه الزيادة أثناء مناقشة ضريبة الخدمة الرقمية في المملكة المتحدة. لكن عملاقة التجارة الإلكترونية ستزيد رسوم الإحالة، ورسوم أف.بي. أي، ورسوم تخزين أف.بي. أي الشهرية، ورسوم أم.سي. أف بنسبة 2 في المئة في المملكة المتحدة، لتعكس هذه التكلفة الإضافية بعد أن تم تمرير التشريعات.

وعلاوة على ضريبة القيمة المضافة المعتادة البالغة 20 في المئة التي تدفعها الحكومة عند كل عملية شراء، فإن ضريبة الخدمات الرقمية الجديدة تضيف نسبة 2 في المئة إضافية قبل تقسيم ما تبقى بين المطور وأبل، مما يعني أموالا أقل لكليهما.

شركة غوغل
نشر الإصلاح الضريبي
بدلا من ضرائب أحادية الجانب

وفي غضون ذلك، تعمل غوغل على زيادة رسوم جميع الإعلانات التي يتم شراؤها على إعلانات غوغل ويوتيوب في المملكة المتحدة بنسبة 2 في المئة. وقالت متحدة باسم غوغل إن "ضرائب الخدمات